

## توجهات المخاطر تتحكم في تحركات الدولار

## «الوطني»: التوترات التجارية المتجددة تهدد الانتعاش الاقتصادي

المحكمة الدستورية الألمانية الذي صدر في مايو.

وأشار محضر الاجتماع إلى أن رفع قيمة حزمة التحفيز جاء على خلفية عاملين رئيسيين. يتمثل العامل الأول فيما تتعرض لها التوقعات متوسطة المدى لاستقرار الأسعار من تهديدها على خلفية تداعيات أزمة تفشي فيروس كورونا المستجد. وتشهد التوقعات الجديدة خفض معدلات التضخم الكلي والتضخم الاساسي 0,3٪ و 0,6٪ في 2022 على التوالي. أما العامل الثاني فيتمثل في الأوضاع المالية التي تمر بها منطقة اليورو بصفة عامة والتي أصبحت أكثر تشدداً بصورة ملحوظة مقارنة بالفترة السابقة لتفشي الجائحة، حيث تستدعي توقعات النمو والتضخم إلى تبني سياسات مالية أكثر تيسيراً.

## استقرار «الاسترليني»

لفت التقرير إلى أن أداء الجنيه الاسترليني استقر نسبياً خلال الأسبوع الماضي مقارنة بالعملة المماثلة مدعوماً بضعف اليورو وتخفيف قيود الحجر الصحي. وكشف رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون عن قائمة تضم 18 نشاطاً تجارياً ومنشآت أخرى بما في ذلك المطاعم والحانات وأماكن العبادة التي يمكن إعادة فتحها في الرابع من يوليو. إلا أن المخاوف من ظهور موجة ثانية من تفشي الفيروس وحالة عدم اليقين بشأن انفصال المملكة المتحدة عن الاتحاد الأوروبي قوضت ارتفاع الجنيه الاسترليني.

وعبر كبير مفوضي الاتحاد الأوروبي ميشيل بارنييه عن إحباط تجاه المملكة المتحدة «إشارات واضحة» عن استعدادها للعمل من أجل التوصل إلى حل.

وقال «اعتقد أن الصفقة مازالت ممكنة، لكن مشكلتنا لا تتعلق بالتوقيت، بل بجوهر الموضوع، خاصة أن المملكة المتحدة تواصل التراجع عن التزاماتها بموجب الإعلان السياسي». وفي حين أنه من المطمئن أن الاتحاد الأوروبي يعتقد أنه يمكن إبرام صفقة، إلا أن احتمال الفشل لا يزال يظل كاهل الجنيه الاسترليني.



الرغم من انتعاش طلبيات السلع الرأسمالية الرئيسية في مايو إلا أنها لم تتمكن سوى من استعادة جزء فقط من الخسائر التي تم تسجيلها في وقت سابق، حيث تساهم أوضاع سوق العمل في إعاقه الانتعاش المتوقع من إعادة فتح الاقتصاد الإقليمية. وبينما يبدو أن الأرقام بدأت في التحسن، إلا أن ارتفاع معدل البطالة قد أدى إلى تقويض الطلب بما ساهم بدوره في إبطاء العملية. وتشير توقعات الاقتصاديين إلى تقلص الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تصل إلى 46٪ سنوياً في الربع الثاني.

## المركزي الأوروبي

قال التقرير أن الأناظر تركزت على البنك المركزي الأوروبي خلال الأسبوع الماضي، حيث تفحصت الأطراف المشاركة في السوق محضر الاجتماع الأخير للبنك المركزي. أولاً، تم إقرار توسيع نطاق برنامج الطوارئ الجديد لشراء الأصول في إطار مواجهة الجائحة. وثانياً، انصياح لقرار

في توقع انتعاش بوتيرة بطيئة أكبر الاقتصادات على مستوى العالم. وانخفاض عدد المواطنين الذين تقدموا بطلبات للحصول على إعانات البطالة، حيث ساهمت التعيينات الجديدة في ظل إعادة فتح الأنشطة الاقتصادية في معادلة آثار تسريح الموظفين من العمل إلى حد كبير. كما أنه على

الاقبال على المخاطر والابتعاد عنها حتى تتلاشى صدمة الجائحة بشأن مستقبل الاقتصاد العالمي.

## البيانات الاقتصادية

وأوضح التقرير أن البيانات الأميركية التي صدرت الأسبوع الماضي واصلت نفس اتجاهها

تنطوي على مخاطر مرتفعة بما قد يساهم في اعتدال وتيرة العمليات البيعية التي يشهدها الدولار الأميركي. وفي واقع الأمر، تراجع أداء معظم الأسهم العالمية وبدأ التوجه نحو سندات الخزانة أكثر وضوحاً. إلا أنه بالنسبة للرؤية المستقبلية، سيظل أداء الدولار الأميركي مدفوعاً بتذبذب معنويات

وتقديمها دعماً غير قانوني لشركة بويغ الأميركية. وتهدد التوترات التجارية المتجددة بتقويض الانتعاش الاقتصادي بما أبرز استمرار حساسية سوق تداول العملات الأجنبية تجاه حالة عدم اليقين بشأن السياسة التجارية.

## ارتفاع الدولار

وذكر التقرير انه في ظل حالة عدم اليقين تجاه الموقف الجديد للسياسات التجارية، ارتفع الدولار الأميركي بنهاية الأسبوع مدعوماً إلى حد ما بمخاوف تفشي فيروس كورونا المستجد في الولايات المتحدة، حيث استمر انتشار الفيروس في ولايات متعددة في كافة أنحاء البلاد بينما فرضت مناطق أخرى مثل نيويورك ونيوجيرسي إجراءات الحجر الصحي لمدة 14 يوماً للمسافرين القادمين من 8 ولايات. وإن كانت هناك رسالة واحدة نستخلصها من تقلب انشطة العملات الأجنبية على مدار الأسبوع الماضي فهي معاصرنا لبيئة أكثر تحدياً للأصول التي

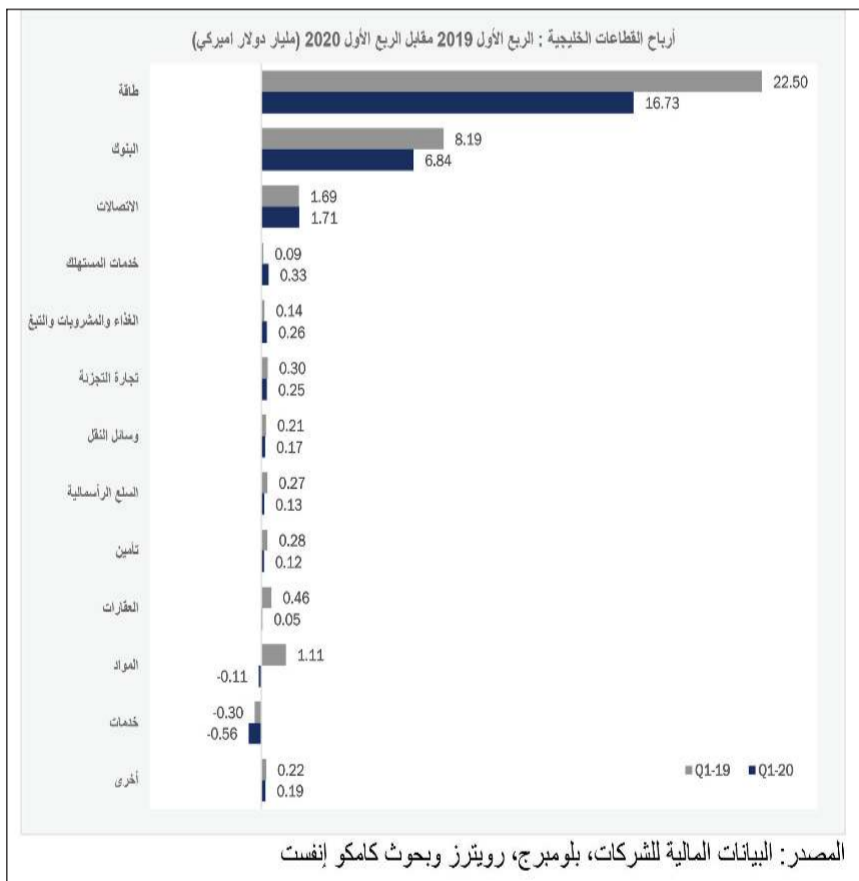
## تعزير أسعار النفط والذهب

الربحية مجدداً لآبار النفط الصخري في ظل عودة كبار المنتجين إلى زيادة الإمدادات. من جهة أخرى، قال التقرير إن أسعار الذهب وصلت خلال الأسبوع الماضي إلى أعلى مستوياتها المسجلة في 8 سنوات محققة بذلك مكاسب للأسبوع الثالث وسط مخاوف من ارتفاع معدلات الإصابة بفيروس كورونا المستجد في جميع أنحاء العالم. ويستفيد الذهب حالياً من انخفاض أسعار الفائدة والأموال الخاصة بحزم التحفيز المالي، والتي ينظر إليها على أنها خطوة تحوطية ضد التضخم وانخفاض قيمة العملة.

ذكر تقرير «الوطني» أن أسعار النفط تراجعت تجاه نهاية الأسبوع إلا أنها ظلت مستقرة فوق مستوى 40 دولاراً في الوقت الذي ساهم ارتفاع حالات الإصابة بالفيروس في الولايات المتحدة والصين في كبح معدلات الطلب. وقال محللون إن بيانات من الأقمار الصناعية تظهر انتعاشاً قوياً في حركة المرور بالصين وأوروبا وفي أنحاء الولايات المتحدة، ما يشير إلى تحسن في طلب الوقود. إلا أن إمكانية زيادة إنتاج النفط الخام الأميركي ساهم أيضاً في كبح جماح الأسعار يوم الجمعة. وساهم انتعاش أسعار النفط في إعادة

## بتراجع 25,8٪ باستثناء شركات الكويت والبحرين التي لم تعلن أرباحها

## «كامكو إنفست»: 26,1 مليار دولار أرباح الشركات الخليجية بالربع الأول



تسجيلها في الربع الأول من 2020 من أعلى المعدلات الإجمالية للدول الأربع والتي جاءت على خلفية زيادة مخصصات البنوك الإماراتية والتي بلغت 2,1 مليار دولار خلال الربع. وفي الإمارات، أعلنت 6 بنوك من أصل 12 بنكا عن زيادة مخصصات انخفاض القيمة خلال الربع الأول من 2020، حيث أعلن بنك أبوظبي التجاري عن قفزة هائلة في قيمة المخصصات التي بلغت 505 ملايين دولار مقابل 182 مليون دولار بالربع الرابع من 2019. كما ارتفعت مخصصات انخفاض القيمة التي احتجزها بنك الإمارات دبي الوطني بمقدار 155 مليون دولار لتصل إلى 692 مليون دولار في الربع الأول من 2020.

من جهة أخرى، ذكر التقرير أن صافي إيرادات البنوك المدرجة خلال الربع الأول من 2020 من 253 مليون دولار خلال الربع الأول 2020 بعد انخفاضه بنسبة 1,6٪ إلى 6,8 مليارات دولار. ويعزى الانخفاض بصفة رئيسية إلى تراجع صافي إيرادات البنوك العمانية والإماراتية التي سجلت انخفاضات سنوي 36,2٪ و 33٪، على التوالي. بينما تراجع صافي إيرادات البنوك القطرية إجمالي قيمة مخصصات انخفاض القيمة خلال الربع 3,5 مليارات دولار، بزيادة 7,9٪ مقارنة بمستويات الربع السابق البالغة 3,2 مليار دولار. وتعتبر مخصصات انخفاض القيمة التي تم

سجلت الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) أكبر انخفاض في الأرباح بخسائر بلغت 253 مليون دولار خلال الربع الأول 2020 مقابل تحقيقها ربحاً 908,6 مليون دولار خلال الربع الأول 2019 على خلفية انخفاض كلا من كميات وأسعار المبيعات.

5,3 مليارات دولار على أساس سنوي مما يعكس المسار المماثل الذي اتخذته أسعار النفط. وأعلنت حوالي 9 من أصل 13 شركة تعمل في مجال الطاقة عن انخفاض أرباحها على أساس سنوي خلال هذا الربع. أما بالنسبة، لقطاع الموانئ الأساسية،

مقابل تسجيلها أرباحاً 1,1 مليار دولار بالربع الأول من 2019. ووفقاً للتقرير، يعزى تراجع أرباح قطاع الطاقة بصفة رئيسية للانخفاض التاريخي في أسعار النفط خلال تلك الفترة المالية، حيث تراجعت أرباح أرامكو بمقدار

وجاءت أسهم قطاع البنوك في المرتبة الثانية، بتراجع في المرتبة التالية بانخفاض 28,3٪ و 20,4٪، على التوالي. واقترب مستوى التراجع الذي شهدته أرباح الشركات المدرجة في بورصتي أبوظبي وعمان وبي من نسبة 30٪، إلا أن معظم الشركات، وخاصة الشركات العقارية الكبرى التي لم تفصح بعد عن نتائجها الفصلية.

أما على صعيد أداء القطاع المصرفي، جاءت أسهم قطاع الطاقة مجدداً في صدارة الشركات التي شهدت تراجعاً في الأرباح، حيث تراجعت أرباحها المعلنة بقيمة 5,77 مليار دولار أي مسجلة تراجعاً بواقع 7,2 مليارات دولار أو ما يعادل 24,3٪ من قيمتها على أساس سنوي لتصل إلى 20,3 مليار دولار.

قال تقرير صادر عن شركة كامكو إنفست إن الأرباح التي أعلنت عنها الشركات المدرجة في بورصات دول مجلس التعاون الخليجي ظلت محدودة خلال الربع الأول من 2020 على خلفية تداعيات أزمة تفشي فيروس كورونا المستجد في ظل إعفاء الشركات من إعلان نتائجها الربع سنوية، في حين لم تقم الشركات المدرجة في كل من الكويت والبحرين بالإعلان عن أرباح تلك الفترة، بينما بلغ عدد الشركات التي أعلنت عن نتائجها المالية في الإمارات أكثر قليلاً من 50٪ من إجمالي 113 شركة مدرجة في كلتا البورصتين. وشكلت الشركات المدرجة في السعودية وقطر وعمان الجزء الأكبر من الأرباح المسجلة خلال الربع، حيث أصدرت جميع الشركات المدرجة في تلك البورصات نتائج الربع الأول من 2020. وتراجع إجمالي أرباح الشركات التي أفصحت عن نتائجها المالية 25,8٪

على أساس سنوي في الربع الأول من 2020 حيث بلغت 26,1 مليار دولار مقابل 35,2 مليار دولار بالربع الأول من 2019. أما من حيث الأداء على أساس ربع سنوي فقد تراجعت الأرباح 10٪ خلال الربع الأول من 2020. وأشار التقرير إلى أن تراجع الأرباح جاء على نطاق واسع، حيث سجلت جميع البورصات الخمس انخفاضاً في الأرباح خلال الربع. وجاءت الشركات السعودية في الصدارة من حيث تسجيل أعلى معدل انخفاض للأرباح من حيث القيمة المطلقة بتراجع الأرباح المسجلة 7,2 مليارات دولار أو ما يعادل 24,3٪ من قيمتها على أساس سنوي لتصل إلى 20,3 مليار دولار.

## لا تغير بأرباح شركات الاتصالات

الشركة إلى 96,7 مليون دولار. وقد قابلت تلك الانخفاضات ارتفاع أرباح شركة الاتصالات السعودية التي أعلنت عن زيادة 5,9٪ في أرباحها وشركة اتصالات التي أعلنت عن نمو أرباحها 93,7٪ على أساس سنوي بالربع الأول من 2020.

النورس للاتصالات أعلى معدل تراجع في الأرباح خلال الربع بانخفاض بلغت نسبته 25,7٪، تبتعها شركة الإمارات للاتصالات المتكاملة (دو) التي شهدت أعلى معدل تراجع في الأرباح من حيث القيمة المطلقة والتي بلغت 25,7 مليون دولار أو ما يعادل 21٪ لتصل أرباح

ذكر تقرير «كامكو إنفست» أن أرباح قطاع الاتصالات لم تشهد تغيراً يذكر على أساس سنوي خلال الربع الأول من 2020، وذلك على الرغم من أن 6 من أصل 10 شركات اتصالات أعلنت عن تراجع أرباحها. وحسب التقرير، سجلت شركة